OIC/CFM-49/2023/CG-J&k/REPORT

تقرير

حول اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير

على هامش الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

نواكشوط، موريتانيا – 16 مارس 2023

تقرير حول اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير
على هامش الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية
نواكشوط، موريتانيا – 16 مارس 2023

---

1. عقد الاجتماع الوزاري لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير على هامش الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في 16 مارس 2023. وقد حضر الاجتماع وزيرا خارجية كل من جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية النيجر ونائبا وزيري خارجية الجمهورية التركية وجمهورية أذربيجان وممثل وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

2. تولى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، رئاسة الاجتماع، وأكد أثناء استعراضه للوضع الحالي في جامو وكشمير على دعم المنظمة المتواصل لشعب جامو وكشمير في الحصول على حقه في تقرير المصير. وأشار إلى خطة العمل المعتمدة في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، مؤكداً على الحاجة الى التشاور مع أعضاء فريق الاتصال بشأن مسألة تشكيل فريق من الشخصيات الدولية البارزة لاستكشاف السبل القانونية والسياسية والدبلوماسية للتسوية السلمية للنزاع. كما أعرب الأمين العام في كلمته عن مشاعره عقب زيارته إلى آزاد جامو وكشمير في ديسمبر 2022، وشدد على ضرورة أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتسوية قضية جامو وكشمير، استكمالاً لجهود منظمة التعاون الإسلامي.

3. أطلع معالي وزير خارجية باكستان، بيلاوال بوتو زرداري، الاجتماع على الوضع على الأرض منذ الاجتماع الأخير لفريق الاتصال في نيويورك في سبتمبر 2022، على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب في كلمته عن تقديره للأمين العام وأعضاء فريق الاتصال لدعمهم المستمر لباكستان في نزاع جامو وكشمير.

4. عبر أعضاء فريق الاتصال في كلماتهم عن دعمهم المتواصل لشعب جامو وكشمير، داعين إلى تسوية النزاع سلميا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكرر الأعضاء دعوتهم للهند لاحترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير، والامتناع عن إحداث أي تغيير في التركيبة السكانية للمنطقة المتنازع عليها.

5. أكد فريق الاتصال على أهمية التعجيل بتنفيذ خطة العمل بشأن جامو وكشمير، التي اعتمدت في الدورة 48 لمجلس وزراء الخارجية في إسلام أباد في مارس 2022.

6. أعرب فريق الاتصال عن تقديره للجهود الحثيثة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير وإبلاغ الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

7. حضر الاجتماع ممثلون حقيقيون للشعب الكشميري يمثلون صوت الكشميريين، وأطلع السيد غلام محمد صافي فريق الاتصال على الوضع الراهن في جامو وكشمير منذ الاجتماع الأخير لفريق الاتصال الذي عقد في نيويورك في 21 سبتمبر 2022.

8. أصدر فريق الاتصال بياناً بشأن آخر التطورات في جامو وكشمير (مرفق نسخة).

***

بيان مشترك صادر عن

اجتماع فريق الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

بشأن جامو وكشمير على هامش الدورة التاسعة والأربعين

لمجلس وزراء خارجية المنظمة المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، 16 /3/ 2023

اجتمع وزراء خارجية فريق الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير على هامش الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة في نواكشوط في 3/16/ 2023، برئاسة الأمين العام للمنظمة؛

وبعد الاستماع إلى كلمات وزراء خارجية الدول الأعضاء في فريق الاتصال، وآراء الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري، وتقرير الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول التطورات المؤسفة والفظائع المستمرة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

إن وزراء الخارجية:

إذ يؤكدون مجدداً موقف المنظمة وقراراتها بشأن نزاع جامو وكشمير،

وإذ يعربون عن قلقهم العميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يؤكدون أن نزاع جامو وكشمير نزاع معترف به دولياً ولا يزال مدرجاً على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ عام 1948، وأن الطبيعة المتنازع عليها للإقليم قد أعيد تأكيدها من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي التي وردت لاحقا في هذا الشأن؛

وإذ يشددون على أن السلام الدائم في جنوب آسيا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية عادلة للنزاع الأساسي حول جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي وتطلعات الشعب الكشميري؛

وإذ يدينون الإجراءات أحادية الجانب وغير القانونية التي اتخذتها الهند في 5 أغسطس 2019 والخطوات اللاحقة التي تهدف إلى التغييرات الديموغرافية والهندسة السياسية؛

وإذ يشيرون إلى التقريرين اللذين أصدرهما مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في يونيو 2018 ويوليو 2019، اللذين يوثقان بشكل شامل الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يشيرون إلى البيانات الصادرة عن فريق الاتصال بشأن جامو وكشمير في 25 /9/ 2019 و2020/6/22 و23 /2021/9 و22 /3 /2022 و21 /9/ 2022،

وإذ يرحبون بزيارة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومبعوثه الخاص لجامو وكشمير إلى باكستان وآزاد جامو وكشمير من 10 إلى 12/12/ 2022 إلى جانب الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في فريق الاتصال لإجراء تقييم مباشر لـــلوضع على الأرض،

وإذ يعربون عن قلقهم العميق إزاء المحاولات الهندية للحد من حرية الصحافة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني من خلال سلسلة من القوانين القمعية؛

وإذ يدينون حبس القيادات السياسية الكشميرية، واضطهاد الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان؛

وبعد استعراض الوضع الخطير في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

1- يطلبون من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مواصلة رصد الوضع في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني لاطلاع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

2- يوجهون ممثليهم الدائمين في نيويورك وجنيف باطلاع الأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن الدولي، ورئيس مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان، على التطورات في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

3- يطلبون من الأمين العام والدول الأعضاء تسليط الضوء على تدهور الوضع في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة والدعوة إلى اتخاذ خطوات فورية لتحسين حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني والحل السلمي لنزاع جامو وكشمير؛

4- يعربون عن قلقهم إزاء الاستيلاء على مكتب مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب في سريناغار؛

5- يدينون الحملة المستمرة لمصادرة ممتلكات النشطاء الكشميريين.

6- يؤكدون أن أي عملية سياسية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، تتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ستكون باطلة من الأساس وليس لها أي أثر قانوني؛

7- يأسفون لما يسمى بحملة مكافحة التعدي، التي أسفرت عن هدم عدد كبير من العقارات السكنية والتجارية، ونهب أراضي الكشميريين المحليين؛

8- يطالبون الهند بما يلي:

أ. وقف انتهاكات حقوق الإنسان ضد الكشميريين الأبرياء؛

ب. التراجع عن إجراءاتها الأحادية وغير القانونية المتخذة بتاريخ 5 آب / أغسطس 2019 وتأكيد التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وفقًا لرغبات الشعب الكشميري؛

ج. إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الكشميريين وإسقاط التهم الملفقة والمضللة ضد القيادة الكشميرية؛

د. إلغاء جميع القوانين التقييدية والقمعية مثل قانون سلامة القوات المسلحة وقانون السلامة العامة وقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة؛

ه. إلغاء جميع القوانين والإجراءات الهادفة إلى إحداث تغييرات ديمغرافية داخل الأراضي المحتلة لتحويل الأغلبية المسلمة إلى أقلية.

و. السماح لبعثات تقصي الحقائق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، بالتحقيق والإبلاغ عن حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية؛

ز. تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ذي الصلة حتى يتمكن الشعب الكشميري من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير؛

9- يطلب من الأمين العام اتخاذ الخطوات الملموسة التالية:

أ. مواصلة جهوده لتعيين لجنة من الخبراء القانونيين كهيئة استشارية وفقًا لتكليف الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

ب. وفقاً للتكليف الذي نص عليه القرار رقم: 49/8-س

- وضع وتنفيذ خطة شاملة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛ على النحو المنصوص عليه في القرار (48/8-س)
- مواصلة جهوده لفتح حوار مع السلطات الهندية للسماح بزيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني.
- توجيه رسالة خطية إلى رئيس الهند للسماح بقيام بعثة لتقصي الحقائق من منظمة التعاون الإسلامي بزيارة إلى جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني.
- الدعوة إلى اتخاذ خطوات فورية لحل نزاع جامو وكشمير سلميا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

10- يدعو المجتمع الدولي إلى تحميل الهند المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

11- يقرر اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق حل مبكر وعادل وقانوني لنزاع جامو وكشمير وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وتطلعات الشعب الكشميري.